

ضمن رسالة بحثية للدكتورة إيمان الأشوك

«الأنباء» تنشر مقترحاً لإعادة تدوير مخلفات قطاع التشييد والبناء في الكويت



لقطة جماعية خلال مناقشة د.إيمان الأشوك لرسالة الدكتوراه



د.إيمان الأشوك

تنشر «الأنباء» نموذجاً مقترحاً للباحثة د.إيمان الأشوك حول التقييم الاقتصادي للأثار البيئية لدورة حياة المنتج الصناعي لأغراض قياس فاعلية التكاليف البيئية، حيث تركز على إعادة تدوير مخلفات قطاع التشييد والبناء في الكويت.

ويناقش المقترح الذي جاء ضمن رسالة دكتوراه الأشوك مشكلة الربط بين الأسلوب العلمي الملائم للقياس الاقتصادي والمحاسبي للأثار البيئية لكل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج الصناعي، عن طريق إعادة تدوير مخلفات التشييد والبناء.

وقد خلص النموذج إلى أن دورة حياة المنتج هي المصدر الرئيسي للانبعاثات الضارة من عناصر التلوث البيئي المختلفة، وتعتبر إدارة دورة حياة المنتج من أنجح الوسائل المستخدمة لمعالجة المنتج وجمع معياناته ما يدعم الإنماء الشامل به في كل مراحل تطويره، وإيجاد المعلومات المناسبة عند الحاجة في أي مرحلة من مراحل حياته والربط بينها، فضلاً عن ذلك، فإن وجود تقييم وتطبيق لنظام الإدارة البيئية هو من أسباب النجاح لتحقيق الأثار السلبية على البيئة، وإن يتم تقييم الجوانب البيئية في جميع العمليات والأنشطة لديها، مع وضع الأثار البيئية تحت السيطرة في جميع المراحل لحماية واستدامة البيئة.

وعلى الرغم من أن الكويت قد أوجدت الهيئة العامة للبيئة وأصدرت تشريعات قانونية، إلا أنها في المراحل الأولى نحو نظام الإدارة البيئية.

وخلص أيضاً إلى أن أفضل طريقة للتخلص الآمن من النفايات يكون بالتدوير والاستفادة منها في صناعات أخرى، وذلك بالأسلوب العلمي السليم، ومحاولة إلزام الشركات المنتجة والمصنعة على

4 توصيات للحد من خسائر المنشآت الصناعية

1- ضرورة ملاءمة كفاءة نظام الإدارة البيئية للحد من الانبعاثات الضارة الناتجة عن دورة حياة المنتج الصناعي، ويترتب على ذلك ضرورة تحمل المنشأة «الشركة» المصنعة لمنتج معين تكاليف تصميم نظام الإدارة البيئية الملائمة لهذا الغرض، ويتأتى ذلك عن طريق التعرف على حجم الخسائر أو ذلك العائد مؤثراً على مدى جودة وفعالية نظام الإدارة البيئية.

2- أهمية اتباع أسلوب قياس وتحليل التكاليف البيئية لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض قياس وتقييم الأداء البيئي، ووضع أو اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات طبقاً لاحتياجات مستخدميها.

3- ضرورة قياس فاعلية التكاليف البيئية للتعرف على مدى مساهمة التكاليف البيئية في تحقيق أهداف المنشأة في مجالات حماية البيئة، والعمل على تخفيض مراحل دورة حياة المنتج لتخفيف العبء على نظام الإدارة البيئية المطبقة بها.

4- اقتراح إنشاء مشروع «مصنع» للاستفادة من النفايات الانشائية وانقاض البناء بعد إعادة تدويرها حيث أن الهدف الأساسي من إنشاء هذا المشروع هو وضع تصور وحل مناسب لمعالجة الأسلوب المتبع حالياً في الكويت بالتخلص من النفايات الانشائية حيث تترد المخلفات بكل أنواعها وحجمها في حفر كبيرة يتم تجهيزها لهذا الغرض، ومن ثم فإن استخدام الأسلوب المقترح لمعالجة وإعادة تدوير النفايات الانشائية وانقاض البناء من شأنه التغلب على جميع المشاكل، فضلاً عما يوفره هذا المشروع المقترح من الكثير من الأراضي بالكويت.

لذلك ازادت أهمية قياس التكلفة خلال دورة حياة المنتج للعديد من المنشآت المتطورة تقنياً، ومن ثم فإن تطور الأنظمة الصناعية الحديثة ساعدت وزادت درجة الألية على رفع قدرة منشآت الأعمال على إنتاج منتجات كثيرة التنوع، فضلاً عن ذلك، فإن وجود التقدم التكنولوجي قد أدى إلى التقليل في دورة حياة المنتجات، ما يتطلب الأمر بالأخذ في الاعتبار دورة حياة المنتج عند المحاسبة عن التكلفة واعداد الموازنات.

ومن ثم يجب أن تبدأ وتتركز عملية التخطيط ورقابة التكاليف، من خلال مراحل دورة حياة المنتج، كما أنه يجب تحديد سعر المنتج قبل أن يتم الإنتاج وقبل أن تبدأ كل مراحل دورة الحياة، وتبعاً لأسلوب التكلفة المستهدفة فإنه يجب الأخذ في الاعتبار «الربحية» في الأجل الطويل بدلاً من تحديدها فترة بفترة، وبالتالي يجب على المنتجين ومقدمي الخدمات الإهتمام بالتخطيط لتعظيم الأرباح خلال دورة حياة المنتج-الخدمة.

عدم اعتماد بعض منتجاتها، وتقليل من نسبة الردم من النفايات المنزلية، وتدوير الإطارات والإلكترونيات. وجاء في مضمون المقترح أن قطاع الصناعة يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المسؤولة عن مسيرة التنمية، حيث تتبوأ السلعة أو الخدمة في أي منظمة مكانة جوهرية في العملية التسويقية.

إنتاج أجهزة تراعي الجانب البيئي، وعلى الرغم من ذلك، فإنه ما زالت عملية إعادة التدوير في الكويت حديثة النشأة نسبياً، على الرغم من تحقيق عوائد مالية مجزية في تدوير الزجاج، الكرتون، البلاستيك، والأوراق. وبالنسبة لإعادة تدوير النفايات الإنشائية والصلبة، فهي تواجه بالعديد من الصعوبات منها

مقترحات جديدة للاستفادة من تدوير النفايات

قياس التكاليف البيئية لعناصر التلوث البيئي قياساً محاسبياً فعلياً عن طريق تطبيق الأساليب العلمية لمحاسبة التكاليف والتقارير عنها. 2- استخدام «التدقيق المحاسبي البيئي» الذي يعتبر أفضل الوسائل لتحقيق أهداف برامج الحد من التلوث في حالة الاقتصاد الحر المعتمد على آليات السوق في توزيع الموارد الاقتصادية بالكفاءة والفعالية، حيث أن الرسوم تسمح بالتصدي للمشكلات البيئية، والحث على تخفيض التكاليف واستخدام التقنيات الانظف.

1- اقتراح بإنشاء مشروع «مصنع» للاستفادة من النفايات الإنشائية وانقاض البناء بعد إعادة تدويرها، حيث أن الهدف الأساسي من إنشاء هذا المشروع هو وضع تصور وحل مناسب لمعالجة الأسلوب المتبع حالياً في الكويت في التخلص من النفايات الإنشائية، يتطلب تمييز بين تكاليف تلوث البيئة أو الأضرار الخارجية لتلوث البيئة التي تتحملها البشرية من جراء التلوث الحاصل، والتكاليف التي يتحملها المجتمع لمنع حدوث التلوث الناتج عن نشاط إنتاجي أو استهلاكي، مع ضرورة

شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)

الدفع الإلكتروني لتوزيعات الأرباح

قامت شركة الاتصالات الكويتية VIVA بالتوقيع مؤخراً على اتفاقية توزيعات الأرباح مع الشركة الكويتية للمقاصة وبالتعاون مع بنك الكويت الوطني حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى توفير خدمة ايداع الأرباح النقدية مباشرة في الحساب البنكي للمساهم عن طريق التحويل الإلكتروني دون الحاجة للقيام بزيارة مقر الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام شيك الأرباح.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخدمة متاحة حالياً لمساهمي شركة الاتصالات الكويتية VIVA والذين لديهم حسابات بنكية لدى بنك الكويت الوطني NBK، حيث يتعين على المساهمين الراغبين من الاستفادة من هذه الخدمة تعبئة نموذج طلب اشتراك في خدمة التحويل الإلكتروني الخاص بالشركة الكويتية للمقاصة وتسليمه لأحد فروع بنك الكويت الوطني NBK المخصصة لهذه العملية.

لذا نرجو من المساهمين الراغبين في استلام أرباحهم النقدية عن طريق عملية التحويل الإلكتروني زيارة أحد فروع شركة VIVA لتعبئة نموذج الاشتراك في خدمة التحويل الإلكتروني الخاص باستلام الأرباح النقدية وأو التداول ومن ثم يتم توجيه المساهم لزيارة أحد فروع بنك الكويت الوطني المخصصة لاستقبال مساهمي شركة «VIVA» من عملاء بنك الكويت الوطني NBK فقط (فرع سعد العبدالله، فرع القرين، فرع الراية) وذلك أثناء مواعيد العمل الرسمية (من الساعة الثامنة والنصف صباحاً إلى الساعة الثالثة عصراً).

كما يمكنكم تحميل نموذج طلب اشتراك في خدمة التحويل الإلكتروني الخاص بالشركة الكويتية للمقاصة من خلال زيارة الموقع الخاص بعلاقات المستثمرين على الصفحة الإلكترونية لشركة الاتصالات الكويتية www.viva.com.kw لتحميل النموذج الخاص بعملية التحويل الإلكتروني ثم تقديمه لبنك الكويت الوطني من أجل اعتماده.

لأي استفسارات يرجى الاتصال بإدارة علاقات المستثمرين في شركة الاتصالات الكويتية VIVA على الرقم 55670000 وذلك أثناء مواعيد العمل الرسمية (من يوم الأحد إلى يوم الخميس ومن الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الرابعة عصراً).



إعلان تذكيري شركة الاتصالات الكويتية (VIVA) شركة مساهمة كويتية (عامه)

دعوة إلى حضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية دعوتكم لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية والذي سيعقد يوم الأربعاء الموافق 29 مارس 2017، في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً، في فندق الريجنسي - قاعة سهام، وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

- أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، والمصادقة عليه.
- ثانياً : سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، والمصادقة عليه.
- ثالثاً : عرض تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، ومدى مطابقتها لحكام الشريعة الإسلامية والمصادقة عليه.
- رابعاً : تليوة تقرير متطلبات وإجراءات استكمال قواعد حوكمة الشركات ومدى التقيد بها، وتقرير لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقرير المكافآت والرواتب والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، والمصادقة عليهم.
- خامساً : سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م.
- سادساً : الإطلاع على البيانات المالية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، والمصادقة عليها.
- سابعاً : الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة باقتطاع نسبة 10% من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، لحساب الإحتياطي الإجباري.
- ثامناً : الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة باقتطاع نسبة 10% من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، لحساب الإحتياطي الإختياري.
- تاسعاً : الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من إجمالي رأس مال الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، أي بواقع 10 فلس كويتي للسهم الواحد وذلك للمساهمين المقيدن بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة بنسبة ملكية كلا منهم من إجمالي رأس مال الشركة.
- عاشراً : الموافقة على اعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغة قيمتها 152,061 دينار كويتي (مائة وإثنان وخمسون ألفاً وواحد وستون ديناراً كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م.
- حادي عشر : تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لنموذج القانون رقم 7 لسنة 2010 وللائحة التنفيذية وتعديلاتها.
- ثاني عشر : الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة عن المعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م، وبالتصريح للشركة بالتعامل مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م.
- ثالث عشر : الموافقة على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م.
- رابع عشر : الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- خامس عشر : الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا، فعلى السادة مساهمي الشركة الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - إدارة حفظ الأوراق المالية، مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو إشعار التحويل الأصلي لاستلام بطاقات الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية.

